جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول:

إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie

يومي 18 و 19 أفريل2012

محور المشاركة: المحور الثالث: مرافقة المؤسسات :الحاضنات، مراكز التسهيل، بورصات المناولة و الاستشارة...

عنوان المداخلة: دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول–

المشارك الأول :

ريحان الشريف الاسم واللقب:

الوظيفة : أستاذ محاضر –أ–

المؤهل العلمي :دكتوراه

التخصص :العلوم المالية

الجنسية : جزائرية

المؤسسة : **قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار _ عنابة**

العنوان : **مجمع بن باديس، سيدي عاشور، 23000 عنابة**

النقال : 0669495888

الفاكس : 038552807

العنوان الالكتروني : rihane63@yahoo.fr

المشارك الثاني:

الاسم واللقب : هوام لمياء

الوظيفة : أستاذة مساعدة

(جامعة باجي مختار–عنابة–)LARIEF و عضو بمخبر: البحث في الإبداع و التحليل الإقتصادي و المالي

المؤهل العلمي : تحضير لشهادة الدكتوراه–سنة ثانية–

التخصص :العلوم المالية

الجنسية :جزائرية

المؤسسة : **قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار _ عنابة**

العنوان : **مجمع بن باديس، سيدي عاشور، 23000 عنابة**

النقال : 0557050154

الفاكس : 038552807

العنوان الالكتروني :haouam_lamia@yahoo.fr

الملخص:

تلقى المؤسسة الصغيرة و المتوسطة اهتمام كبير من قبل مختلف الدول ، لاسيما مع تزايد وسائل الخلق الابتكار في سياق مفاهيم العولمة الشاملة ، مما فسح لها المجال واسعا لكي تتبوأ مكانة مرموقة في اقتصاديات البلدان ،لاسيما المتقدمة منها ونظرا إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة ، خصوصا في الجزائر، تم تطوير عدد من آليات الدعم في مختلف البلدان، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال التقنية التي تعتبر بمثابة ولادة المنتوجات من رحم الأفكار، وتقوم حاضنات الأعمال التقنية بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة ، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية الجديدة, إلى أن تصبح قادرة على الاستمرار والمنافسة في المحيط الخارجي .

، هذه الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال التقنية في تطوير الإبداع بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من منطلق آن الإبداع يمثل إحدى المكونات الأساسية لاستدامة النجاح و مواكبة وتيرة التنافس في بيئة تتسم بوتيرة سريعة و متواصلة في مجال الانجازات التقنية الغير المسبوقة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال/حاضنات الأعمال التقنية/ الإبداع / المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / التنافسية.

Abstract:

Received the organization of small and medium-sized great interest by various countries, especially with the increasing means of creation and innovation in the context of the concepts of inclusive globalization, which has given the domain and range in order to occupy a prominent place in the economies of countries, especially developed ones, and given the key role that became a play of small and medium-sized economies, contemporary, and because of the fragility of these institutions to face international competition severe, especially in Algeria, has been developing a number of support mechanisms in various countries, and perhaps the most prominent of these mechanisms incubators technical work which is considered the birth of Products from the womb of ideas, the business incubators technical providing necessary facilities and assistance for the establishment of small enterprises, especially based on new technology initiatives, to become viable and competitive in the external environment.

The aim of this study was to investigate the role of business incubators in the development of technical innovation by small and medium enterprises in Algeria from the premise that creativity is one of the essential components of sustainable success and keep up with the pace of competition in an environment of rapidly and continuously in the field of non-technical achievements unprecedented. .

Keywords: Business incubators / business incubators technical / innovation / SMEs / competitiveness.

مقدمة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا من قبل مختلف الدول، نظرا لمساهماتها الفعالة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تعد إحدى الحلول الأساسية للقضاء على البطالة، كما تلعب دورا هاما في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي والصادرات، لذا يعتبر هذا القطاع أداة فعالة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد سعت الدولة الجزائرية إلى تحسين تنافسية مؤسسات هذا القطاع خاصة مع سعيها لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما يزيد من حدة المنافسة، ويعتبر الإبداع والابتكار والتشجيع على البحث والتطوير من أهم مقومات تحقيق الميزة التنافسية والارتقاء بمستوى الأداء إلى مستوى تنافسي من حيث السعر والجودة ومن هذا المنطلق، وفي هذه الأجواء التنافسية شديدة الصعوبة، برزت أهمية منظومات العمل المستحدثة، التي تعمل على تطوير

وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة. وفي هذا المجال تعتبر آلية حاضنات الأعمال التقنية من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحاً في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، والتي تمت الإستعانة بها في الكثير من دول العالم الصناعية منها والنامية على حد سواء.

أهداف الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كذا التعرف على دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الوقوف على واقع التجربة الجزائرية في هذا المجال.

مشكلة الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهري التالي: " **ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الرفع من مستواها الإبداعي ؟** "

تقسيمات الدراسة

للإجابة على التساؤل الجوهري والإلمام بكافة جوانب الدراسة نقسمها إلى المحاور التالية:

- **ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛**
- **الإطار المفاهيمي للإبداع؛**
- **دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛**
- **تأثير حاضنات الأعمال على الإبداع و تنمية القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
- **حاضنات الأعمال في الجزائر بين الواقع و المأمول؛**
- **الخاتمة و تتضمن النتائج و التوصيات.**

1- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى، حسب إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، فالمؤسسات التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية، يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة.

- و قد عرفت **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها :" **تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، و يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 إلى 50 عامل**"[1] .
- أما **الاتحاد الأوروبي** فقد اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير التالية، عدد العمال، استقلالية المؤسسات، رقم الأعمال حيث فرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النوع الأول يضم ما بين 1 الى 9 عامل، آما النوع الثاني من 10 إلى 49 عامل، في حين تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 50 إلى 250 عامل. أما رقم أعمالها اقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون ون أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25 % من قبل مؤسسة أخرى.[2]
- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 ه الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد وبمعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع، وفي المادة الرابعة جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي" **تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص وان تتجاوز رقم اعتمالها السنوي ملياري دج، ولا تتجاوز مجموع حيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية**".وقد جاء في المادة الخامسة تعريف المؤسسة المتوسطة بشكل مفصل إذ تنص على أن" **تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها السنوي ملياري و 200 مليون دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دج**". أما المادة السادسة من نفس القانون فقد جاء تعريف المؤسسة الصغيرة كما يلي" **تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 دج. و** الجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات [3]:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
مصغرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	10- 49	أكبر من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50- 250	من 200 مليون دج – 02 مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، **العدد**77، ديسمبر 2001، ص06.

1-2- أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها: [4]

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- ✓ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- ✓ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- ✓ استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- ✓ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- ✓ فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- ✓ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

1-3- خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص في: [5]

- ✓ **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها, مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات؛
- ✓ **استقلالية الإدارة ومرونتها:** تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة؛
- ✓ **إتاحة فرص العمل:** بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة, فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين, وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة؛
- ✓ **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور, و بصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين, بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها؛
- ✓ **أداة للتدريب الذاتي:** تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها و العاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج و تحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية, مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات؛
- ✓ **ارتفاع جودة الإنتاج:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة و الجودة لأن الجودة و الدقة هما قرينة التخصص و تركيز العمل, ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛
- ✓ **غلبة الطابع المحلي:** تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي و المستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك؛
- ✓ **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:** تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا, فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين و صغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية, ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة... وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية؛
- ✓ **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر:** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات و أرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها و يقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

1-4- واقع المؤسسات الصغيرة و والمتوسطة بالجزائر:

انطلاقا من سنة 2001 زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001. في نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 606 737 مؤسسة، و التي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (207 949 مؤسسة)، و خلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 79 850 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 085 162 في نهاية 2009. كما هو موضح في الجدول التالي [6]:

جدول رقم (02):تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2010

مؤسسات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خاصة	207 949	225 449	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
عمومية	788	778	788	778	874	739	666	626	598	560
حرفية	79 850	86 732	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-
المجموع	288 587	312 959	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

Source: Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 , P07.

2- الإطار المفاهيمي للإبداع:

لقد أصبح الإبداع النشاط الأكثر أهمية في مؤسسات الأعمال المعاصرة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، والأكثر أهمية في البقاء والنمو، كما أدركت أغلب المؤسسات الصغيرة أهمية ودور الإبداع كنشاط منظم ومنهجي في التوصل إلى منتجات، أسواق، أساليب وتقنيات جديدة تحقق الميزة التنافسية.

2-1- مفهوم الإبداع:

تتعدد مفاهيم الإبداع و تختلف و جهات النظر حول تحديد تعريفه و ماهيته، لكن هذا الاختلاف لا يعد تناقضا في فهومه، بل على العكس الإبداع نشاط إنساني متعدد الجوانب، لكن تعدد المجالات التي انتشر فيها مفهوم الإبداع و اختلاف المنطلقات النظرية لموضوعه أدى إلى تعدد و تنوع اجتهادات واهتمامات الباحثين التي ساهمت في هذا الاختلاف.

- عرف **Robbins** الإبداع على انه: " **العملية التي تؤدي إلى إنشاء فكرة و إخراجها من خلال منتوج أو خدمة مفيدة أو طرق من العمليات".** [7]
- و عرف **Manuel d'Oslo** الإبداع على أنه: "**العملية التي تمكن من تحويل فكرة إلى منتوج أو خدمة جديدة أو تم تحسينها و تكون قابلة للبيع، و تشمل كل الأنشطة العملية، التقنية، التجارية و المالية الضرورية من أجل السير نحو النجاح في تسويق المنتوج أو الخدمة الجديدة** "[8]
- كما عرف **Rochka** الإبداع على أنه :"**الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية التي تقود الفرد بالمؤسسة إلى تحقيق إنتاج جديد و أصيل ذو قيمة للفرد أو الجماعة**"[9]
- و عرف **Mackinon** الإبداع على أنه: " **تصرف يتصف بالجدية و الملائمة و إمكانية التطوير**".[10]

و يمكن أن نستخلص مما سبق بأن الإبداع:

- ✓ **عملية تبني و استخدام أفكار و أساليب جديدة قابلة للتطبيق.**
- ✓ **تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة.**
- ✓ **منح المؤسسة الاقتدار المميز لمواجهة المنافسين.**

و بصفة عامة يمكننا تعريف الإبداع على أنه: "العملية التي من خلالها يتم إنشاء و قبول و تطبيق للجديد من الأفكار، العمليات، المنتجات و الخدمات التي تكون جديدة على المؤسسة ومحيطها، وتساهم في إكسابها ميزة تنافسية."

و تجدر الإشارة أنه عند تناول مفهوم الإبداع لا بدا من الإشارة إلى بعض المفردات ذات الصلة به **كالابتكار و الاختراع، فعند التمييز بين الابتكار و الإبداع**، الابتكار عرف بوصفه القابلية على إنشاء الأفكار و إيجاد شيء جديد على المؤسسة إلا أنه لا يعرف مدى نجاحه العملي، أما الإبداع فهو العملية التي من خلالها يكون الشيء الذي تم التوصل إليه **ناجحا عمليا لدى المؤسسة.** أما بالنسبة لعلاقة الإبداع بالاختراع، الإبداع يعد اختراعا في مرحلة التطبيق أي أن الاختراع يسبق الإبداع و يتوقف عند مستوى الفكر، أما الإبداع فيشمل تطبيق الفكرة. [11]

2-2- أهمية الإبداع:

يمكن تلخيص العناصر التي تبرز أهمية الإبداع بالنسبة للمؤسسة في النقاط التالية:[12]

- ✓ **الإبداع هو أحد وسائل بناء و نمو المؤسسات وكذلك مواجهة مشكلات وتحديات المستقبل و الاستجابة لمنافسة المؤسسات الأخرى.**
- ✓ الإبداع ينشط ويعزز أداء المؤسسة بشكل عام بما يضمن لها النجاح و قيادة السوق.
- ✓ **يكشف عن** طرق جديدة تسهم في تخفيض التكاليف الإجمالية لأنشطة المؤسسة.

- ✓ تطوير إنتاج سلع وخدمات جديدة بما يلبي حاجة المستهلكين.
- ✓ تحقق الأفكار الإبداعية التي يتقدم بها العاملون في المؤسسة بما يحقق فوائد و منافع للمبدعين أنفسهم من خلال المكافآت التي يحصلون عليها من المؤسسات المستفيدة من أفكارهم الإبداعية.

2-3- أنواع الإبداع:

للإبداع تصنيفات متعددة تختلف باختلاف و جهات نظر الكتاب و الباحثين، لكننا سنركز على الأصناف المرتبطة بسلوك المؤسسة في اعتمادها على الأفعال و الأساليب و العمليات الجديدة في أداء الأنشطة.

حيث صنف **Antong** و **Hodge** الإبداع إلى ثلاثة تصنيفات: [13]

- ❖ **الإبداع التكنولوجي:** ويتعلق باستخدام أو ابتكار أداة أو تقنية أو وسيلة أو نظام إنتاجي أو عملية جديدة.
- ❖ **الإبداع الإداري:** ويشير إلى التغيرات في هيكل المؤسسة أو أنشطتها.
- ❖ **الإبداع المساعد:** و يشمل الخدمات او المنتجات المقدمة من المؤسسة و التي تذهب إلى ما وراء الوظائف التقليدية.

و قد صنف **Musser** الإبداع إلى نوعين هما:[14]

- ❖ **إبداع المنتوج:** ويعني تقديم منتوج جديد ليحل محل منتوج معلن بهدف إشباع حاجة قائمة أو كامنة في السوق حيث يضم هذا الإبداع نوعين:
  - **تقديم منتوج جديد:** أي تقديم منتوج جديد لم يتم تسويقه و بيعه في السوق من قبل.
  - تحسين منتوج حالي: أي تغير بعض خصائص المنتوج الحالي لزيادة بقائه وتحسين أدائه.
- ❖ **إبداع عملية:** و تعني استحداث عناصر جديدة أو تقديم معالجة و تحديد أفضل الطرق للقيام أو لعمل الأشياء وهو على نوعين:
  - **تصميم عملية إنتاجية:** بطريقة تؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج وكميته.
  - **تحسين عملية إنتاجية حالية:** تتمثل في إحداث تغيرات تختلف في درجة شموليتها في عمليات الإنتاج.

3- دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

3 -1- تعريف حاضنات الأعمال:

تعددت التعاريف المقدمة لحاضنات الأعمال وفقا لطبيعتها القانونية و طبيعة نشاطها وغيرها و نذكر من بين هذه التعاريف:

❖ **تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال(NBIA) National Business Incubation** حاضنات الأعمال بأنها: **"هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين الخبرات، الأماكن، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات."**[15]

❖ **كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها :"مؤسسات قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة".**[16]

3-2- مفهوم حاضنات الأعمال التقنية: زيادة على مفهوم حاضنات الأعمال فإن حاضنات الأعمال التقنية تختص بالتكنولوجيا ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والاستشارات الأخرى اللازمة[17] .

3-3- مواصفات حاضنات الأعمال التقنية:

الحاضنة التكنولوجية عبارة عن منظومة عمل متكاملة تحتوي على:

- ✓ مكان مجهز تبعاً لنوع وطبيعة القطاع التقني للمشروعات التي سوف تتم رعايتها بالحاضنة.
- ✓ فترة إقامة محددة (أقل من ثلاث سنوات) بقيم إيجارية مناسبة.
- ✓ حزمة متكاملة من الخدمات والدعم الفني والإداري والمالي والتسويقي للمشروعات التقنية الجديدة.
- ✓ تقام هذه الحاضنات داخل أو بالاشتراك مع الجامعات ومراكز الأبحاث والتقنية للاستفادة من الورش والمعامل والباحثين الموجودين بها.[18]

وتشترك حاضنات الأعمال والابتكار التقني في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية بمختلف أنواعها وإمكاناتها الفنية المتخصصة، من جامعات، ومراكز أبحاث أو تجمعات أبحاث... الخ. أيضا هناك بعض الحاضنات التقنية التي تقع مباشرة في داخل هذه المراكز، بحيث تكون جزءاً منها وتستفيد من برامج التطوير القائمة في هذه المراكز، بينما تساعد الحاضنات التقنية أيضا بعض الهيئات العلمية، خاصة المؤسسات الحكومية في اجتذاب الاستثمارات المحلية والإقليمية وذلك عن طريق تسويق وعرض أبحاثها وأهم التطبيقات المستحدثة

بها، وتركيز القيمة المضافة والأموال التي تمول وتنتج المشروعات الواعدة المحلية التي تخلق عن طريق الأفراد واصحاب المشروعات المحليين تعمل على الحفاظ على أحد أكبر قنوات التنمية الاقتصادية الإقليمية دون التقيد باهتمامات الشركات العملاقة متعددة الجنسيات.[19]

3-4- أهداف حاضنات الأعمال التقنية

تهدف حاضنات الأعمال التقنية إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:[20]

- ✓ تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط؛
- ✓ تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛
- ✓ إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة؛
- ✓ مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها
- ✓ دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة؛
- ✓ تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة.

4- تأثير حاضنات الأعمال على الإبداع و تنمية القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

4-1- واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة:

، مختلف الدراسات والأبحاث التي تم القيام بها في الجزائر فيما يخص العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات الإبداع والابتكار إلى ما يلي:[21]

- ✓ العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة هي صعبة وغير مدعمة؛
- ✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، إضافة إلى عدم قدرة مراكز البحث على القيام بنقل فعال وملموس لنتائج أبحاثها للمؤسسة؛
- ✓ اليقظة التكنولوجية المنتشرة حاليا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي غير منظمة في إطار إجراءات محددة وأهداف دقيقة؛
- ✓ عدم وعي مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها وتحسينها وهذا راجع لنقص الاهتمام بالتقرب من الجامعات ومراكز البحث؛
- ✓ النشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج؛

- ✓ بحث كنظام يحتاج إلى مبالغ مالية معتبرة ويدمج حول عملية البحث ذاتها بعض الوزارات والصناعات والمنظمات المحلية والدولية وكذا منتجي المعلومات العلمية والتقنية.

2-4- دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، التي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم خاصة في البلدان النامية. وتلعب حاضنات الأعمال دوراً لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تكفل إذا أخذ صانعو خطط التنمية الصناعية وبخاصة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى نمط حديث في التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة.

ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لابد من :

- ✓ توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى،
- ✓ التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو،
- ✓ التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة،
- ✓ تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشروعات الملتحقة،
- ✓ التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء،
- ✓ الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات،
- ✓ اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة،
- ✓ خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة ، مع تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها،
- ✓ تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية للمشروعات المحتضنة،
- ✓ تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي،

- ✓ تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة **والمتوسطة،**
- ✓ استخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي **تركز على المهارات الحرفية** المتميزة عالمياً وربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية **بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية بما يوفر قدرات** تنافسية أكثر لهذه الصناعات.

5- حاضنات الأعمال في الجزائر بين الواقع و المأمول:

نظرا لحداثة ظهور فكرة حاضنات الأعمال التقنية في العالم، ونتيجة للنجاح الكبير والملموس **الذي** حققته في دعم ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الأفكار والمبادرات التكنولوجية المميزة، خصوصا في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى **النجاح الذي** حققته الحاضنات التقنية في الدول النامية والدول العربية، التي أخذت بمفهوم حاضنات الأعمال، فقد ارتأت الجزائر أن تأخذ أيضا بهذا المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر ودعم ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية.

5-1 – واقع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر:

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال التقنية متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة2003 باستثناء القانون رقم18/01المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم الصادر في سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة. وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير.

وتجسيدا لمشروع إقامة مشاتل ومحاضن المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إنشاء 11 محضنة في كل من الولايات التالية :الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر .بالإضافة إلى 04 ورشات ربط في كل من : الجزائر، سطيف ، قسنطينة ،

ووهران .وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم المؤسسات ص وم تم تخصيص مبلغ 04 مليار دينار لدعم قطاع النمو خلال الفترة2005 -2009، حيث سيتم زيادة عدد الحاضن ليبلغ 20 محضنة .

أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 14 مركز تسهيل كمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية هي الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة ، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة ، الوادي ، جيجل، الاغواط ، سيدي بلعباس، غرداية. ثم إنشاء 21 مركز في مرحلة ثانية ليبلغ عدد المراكز35.[23]

5-2- أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر:

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لاهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى التأخر في انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية:

- ✓ تأخر صدور القوانين المراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة2003 .
- ✓ ضعف الوعي السياسي والإقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال؛
- ✓ -المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف مجهودات في تأهيل المؤسسات ص وم، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال؛
- ✓ عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بأنه تم تكوين مجموعة من الإطارات .والمسيرين على تقنيات تسيير مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية سنة 2005؛
- ✓ العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لاتزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.

5-4- عوامل نجاح حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر:

باعتبار أن تجربة الجزائر في ميدان حاضنات الأعمال التقنية لا تزال مجرد مشروع يحتاج إلى التفعيل والتجسيد الميداني، فإننا نرى أن نجاحها في تحقيق أهدافها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، يتوقف على توافر العديد من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تنمية روح الإبداع والتجديد وثقافة التقاول والعمل الحر، والرغبة في إحداث تنمية تكنولوجية حقيقية للمجتمع، والتي تعمل الحاضنات بشكل رئيسي على تحقيقها، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

- ✓ وجود بحث علمي قوي ومبدع ومؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي، عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى استحداث منتجات أو خدمة جديدة أو تحسين جودتها؛
- ✓ توافر روح الإبداع والإبتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد، والتي بدورها تتأثر بالعملية التعليمية ومستوى الوعي في المجتمع المحيط به؛
- ✓ وجود وانتشار ثقافة العمل الحر والتقاول، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والإستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة؛
- ✓ توافر آليات الدعم والمساعدة، والتي يمكن أن توجد عن طريق التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المشابهة الداعمة للمشروعات الجديدة الناشئة كحدائق ومدن العلوم والتكنولوجيا؛
- ✓ تشجيع ودعم انظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية[24] .

ونظرا للطبيعة الخاصة لحاضنات الأعمال التقنية كونها مشاريع تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الجديدة، فإن نجاحها يتوقف على توافر مجموعة أخرى من العوامل ترتبط بعملية إقامة هذه الحاضنات من حيث : تنظيم الحاضنة، السوق المتاح للمؤسسات الملتحقة بها، برامج عمل الحاضنة، موقع ومباني الحاضنة، بالإضافة إلى طبيعة مصادر التمويل، وتختلف طبيعة ودرجة أهمية هذه العوامل تبعاً للمرحلة الزمنية التي تمر بها الحاضنة كمشروع مستقل.

5-6- آليات تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر:

وبالنظر إلى التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التقنية، فإننا نجد بعض الممارسات الجيدة ، والتي يمكن أن تكون دليلا يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة في الجزائر، ونلخص هذه الممارسات في العناصر الأساسية التالية:

- ✓ تحديد الأهداف من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، وعوائد المستثمرين ، تفاديا لأية تعارضات مستقبلية؛
- ✓ توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها، خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
- ✓ اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها ، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
- ✓ تطوير مهارات تخطيط الأعمال واتخاذ القرار .
- ✓ المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع .
- ✓ إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن .
- ✓ فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية .
- ✓ تطوير مهارات بحوث التسويق .
- ✓ المساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع
- ✓ تطوير مهارات الترويج .
- ✓ تقديم خدمات الإنترنت، والهاتف، والفاكس، وخدمات النسخ، والأمن، والبريد، وخدمات السكرتارية، والمحاسبة.
- ✓ تقوم الحاضنة بتوصيل المحتضن الى العديد من قنوات الاستثمار و الممولين مثل :البنوك، المستثمرين من القطاع الخاص
- ✓ الشراكة مع حاضنات عالمية، إضافة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم حاضنات من اغلب البلدان العربية كسوريا، تونس، مصر والامارات، والتي تهدف الى:

- دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي وذلك من خلال تعزيز شبكة روّاد أعمال إقليمية.
- إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات.
- تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة.

خاتمة:

نظرا للأهمية الإستراتيجية التي يشكلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا المبدعة منها، فإن تعزيز وتشجيع قدراتها الإبداعية يمكن أن يعزز من قدراتها التنافسية، ويجعلها تساهم بشكل أكبر في عملية التنمية الإقتصادية. وبالنظر إلى واقع التجربة الجزائرية نجد أنها مازالت بعيدة في ميدان حاضنات الأعمال التكنولوجية ، وما هذا إلا نتيجة للعراقيل والصعوبات التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذا فان توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه

الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة الجزائرية على تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء ، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال ما سبق يمكننا الخروج بجملة من النتائج وأهمها ما يلي:

- ✓ تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا للخصائص الفريدة التي تميزها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما يستدعي الاهتمام الجدي بهذا القطاع.
- ✓ إن سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة يتم بالسعي وراء تحقيق كل مقومات التميز ويعتبر الإبداع أحد أهم هذه المقومات باعتباره الأساس في ذلك.
- ✓ قناعة من الدولة الجزائرية بأهمية الإبداع والابتكار في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع تزايد حدة المنافسة التي أفرزتها ظاهرة العولمة وما صاحبها من تحرير وانفتاح اقتصادي فقد سعت جاهدة إلى وضع جملة من الآليات والأدوات والإجراءات التي من شأنها أن تمنح دفعا قويا لهذا القطاع من خلال تشجيع المؤسسات المبدعة، أو التي تملك القدرة على الإبداع والابتكار بطريقة تسمح بالرفع من تنافسيتها من خلال نشر ودعم الفكر الإبداعي كاساس لعملية تحسين أداء المؤسسة وكبديل لمقاومة المنافسة غير المتكافئة مع المؤسسات الكبرى.
- ✓ من أجل إنجاح إستراتيجية دعم الإبداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فمن الضروري إيجاد محيط تشريعي وتنظيمي ملائم من أجل تثمين نتائج البحث والإبداع والابتكار وتطويرها.

ومن بين أهم التوصيات المقدمة ميدان حاضنات الأعمال نجد:

- ✓ تشجيع إقامة حاضنات الأعمال والاستثمار فيها بشكل أوسع باعتبارها أداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الإبداع ، خاصة في الدول التي تفتقد إلى هذا النوع من المؤسسات الداعمة.
- ✓ تبني حاضنات أعمال في شتى المجالات و القطاعات لكي تغطي جميع المقاولات مهما كان نشاطها.

محاولة الاستفادة من تجارب الغير في مجال حاضنات الأعمال خاصة الناجحة منها، مثل تلك التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وغيرها من الدول المتقدمة.

- ✓ دعم ومساندة كل من الحكومات المركزية والإدارات المحلية ورجال الأعمال والهيئات التمويلية والبنوك لحاضنات الأعمال من أجل إنجاحها.
- ✓ إقامة حاضنات الأعمال التقنية بالقرب من الجامعات ومراكز الأبحاث والأقطاب الصناعية والمدن العلمية ، فمثلا يمكن الاستفادة من التوسع الذي تشهده جامعات الوطن وظهور الأقطاب الجامعية عن طريق إقامة الحاضنات التقنية داخلها؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على دخول مجال احتضان المشاريع الصغيرة، عن طريق وضع الآليات القانونية والتنظيمية الملائمة؛

✓ استقطاب وتشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر، حيث أنها تعد من أنسب الآليات التمويلية التي تلائم المشاريع الصغيرة الجديدة القائمة على المبادرات التكنولوجية؛

الهوامش و المراجع:

1- المكتب الوطني الاستشاري، **تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة مقارنة لبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة**، أفريل 2008، ص63.]

2- رجب صبري عبد القادر وآخرون، **البطالة نظرة واقعية.. وحلول عملية**، دار العلوم، القاهرة،2009، ص 23.

3- **فوزي أبو جزر، المشاريع الصغيرة و المتوسطة ودورها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 130.

4- هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** ، سلسلة الدرب العملية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002 ص:192

5- إيهاب مقابلة، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، منظمة العمل العربية، بيروت، 2009، ص 01.

7-Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, **Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation**, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 , P 08

8- عبد الله كاظم، **أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية،كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة القادسية (السعودية)، العدد 3، 2008، ص 66.

9- MARCANDELLA Elise, **Innovation et Responsabilité sociale et environnementale : des concepts frères** ?,(Document internet),P 6

10- محمد بزيع حامد، **القيادة التحويلية وعلاقتها بالإبداع الإداري**، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (السعودية)، 2006، ص47.

11- محمد بزيع حامد ،المرجع السابق، ص 47.

12- المرجع السابق، ص 5.

13-عبد الله كاظم، مرجع سابق، ص 67.

14- المرجع السابق ، ص67 .

15-Cécile Patris et al, **L'innovation technologique au service du développement durable,** Rapport de synthèse, Services fédéraux des affaires scientifiques, techniques et culturelles Programme « Leviers du développement durable », Février 2001, P 7

16-http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/hadinates/p2.php consulté le 16/02/2012

17-حسين رحيم : **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد 2003 :، 02، ص168.

18- OCDE : **TECHNOLOGY INCUBATORS**: nurturing small firms, OCDE , paris , 1997,p: 15

19-ليلى عبد الرحيم، خديجة لدرع، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم الإبداع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي: ادارة المعرفة و الفعالية الاقتصادية يومي25-26 نوفمبر 2008،اشراف مخبر اقتصاد مؤسسة و التسير التطبيقي،جامعة باتنة، الجزائر، ص06

20-المرجع السابق،ص07.

21-Politiques d'appui a l'innovation dans la PME, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, février 2007,

http://www.umc.edu.dz/VersionFrancais/Documents/visioConference/PolitiquesAppui.pdf, date de consultation 15 /02/2012, P P 11-12.

22- الجريدة الرسمية،المرسوم التنفيذي رقم 78/03 الوؤرخ في2003/02/25 المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات،العدد13، 2003،ص.14

23- المرجع السابق، ص11-17.

24- حسين رحيم : **بعنوان مداخلة : تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية الملتقى ، الجزائر في والمتوسطة الصغيرة والمؤسسات الصناعات وتنمية لدعم كآليتين المخاطر المال رأس وشركات الحاضنة المؤسسات** ، الاقتصادية العلوم كلية ، الدولية الاقتصادية عباس، فرحات جامعة